تقلُّص الأموال محلياً قابلته موجة ثراء عالمية فاحشة خلال 2020

خلال «كورونا».. مليونيرات الكويت تراجعوا وأغنياء العالم ازدادوا ثراءً

■ مستثمرو البورصة خسروا 3,5 مليارات دينار خلال العام على عكس مكاسب الأسواق العالمية
■ تداولات العقار الاستثماري والتجاري تراجعت للنصف وسط إغلاقات عديدة وهجرة الوافدين

المحرر الاقتصادي

أشار تقريران صادران حديثا عن مؤسسات عالمية إلى تراجع معدل ثراء الكويتيين وانخفاض أعداد المليونيرات وثرواتهم خلال العام 2020 على إثر تداعيات جائحة كورونا، حيث أشار بنك كريدي سويس العالمي إلى انخفاض عدد المليونيرات من 93 إلى 79 ألف، بينما أشار معهد كابجيميني إلى انخفاض من تزيد ثروتهم على 30 مليون دولار من 207 إلى 205 آلاف، ويقابل ذلك ارتفاع أعداد المليونيرات وثرواتهم في معظم دول العالم على الرغم من الجائحة.

ويتزامن ذلك التراجع على الرغم من انخفاض الفائدة وتراجع سعر الخصم لأدنى مستوياته التاريخية، إلا أن القنوات الاستثمارية في الكويت قد أصابها انسداد وتسببت أكثرها شيوعا من سوق الأسهم والاستثمار العقاري في تكبد المستثمرين خسائر كبيرة على عكس التيار الصاعد لكليهما عالميا. كما تباطأت وتيرة الإنفاق الاستثماري الحكومي بشكل ملحوظ، حيث أثر ذلك على التوسعات والنشاط في قطاعات حيوية مثل الإنشاءات والبناء والخدمات اللوجستية وغيرها.

خسائر مليارية بالأسهم

وفي تفاصيل الخسائر في البورصة على سبيل المثال التي قد تكون أحد أسباب تراجع الثروات، فقد خسر المستثمرون في بورصة الكويت 10٪ من إجمالي ثرواتهم المستثمرة في الأسهم خلال العام 2020، بعدما تراجعت القيمة السوقية لإجمالي الأسهم المدرجة 3,5 مليارات دينار، حيث أنهت القيمة السوقية للبورصة تعاملات العام عند 32,2 مليار دينار انخفاضا من 35,7 مليار دينار في بداية العام على أثر تداعيات جائحة كورونا التي طالت أغلب قطاعات الاقتصاد.

في المقابل، يمكن فهم سبب زيادة الثروات في أميركا على سبيل المثال، حيث شهدت المؤشرات الرئيسية للبورصات الأميركية ارتفاعات متباينة خلال العام 2020 بصدارة مؤشر ناسداك الذي ارتفع 43٪ وسط تسجيل ارتفاعات قياسية لشركات التكنولوجيا والإنترنت على مدار العام، وفي المرتبة الثانية سجل مؤشر ستاندرد آند بورز 500 ارتفاعا بنسبة 16٪، يليه في المرتبة الأخيرة مؤشر داو جونز ارتفاعا بنسبة 7٪ فقط.

جمود عقاري

إلى البورصات، هناك العقار الذي يبدو أن خسائره أثرت على نمو الثروات في الكويت، حيث طالت الخسائر الاستثمارات العقارية في قطاعات العقار، وتحديدا قطاعا الاستثماري والتجاري، وذلك بسبب تأثرهما بتداعيات الجائحة على الأنشطة التجارية وانخفاض أعداد الوافدين الذين يمثلون الطلب الرئيسي على القطاع الاستثماري. وذكرت وحدة أبحاث بنك الكويت الوطني أن عدد السكان في الكويت تراجع بأكبر وتيرة منذ 30 عاما، وأنه ومنذ بداية الجائحة، غادر البلاد أكثر من 130 ألف وافد، وانخفض أعداد الوافدين بشكل حاد بنسبة 4٪ خلال العام 2020.

وأكد تقرير لبنك الكويت الوطني أن العقاري التجاري تأثر بشكل كبير بالإغلاقات، وكانت هناك حالة من الجمود والتوقف عن دفع الإيجارات وإغلاق العديد من المحال التجارية.

وأشار تقرير بيت التمويل الكويتي عن العقار المحلي في الربع الرابع من العام 2020 إلى توقف شبه تام للاستثمارات الكويتية في العقار الاستثماري والتجاري، حيث أكد أن تداولات العقارات الاستثمارية في الربع الأخير من العام قد انخفضت 69٪ على أساس سنوي، وكذلك تراجعت تداولات العقارات التجارية بنسبة 51٪ على أساس سنوي.

في المقابل، ذكر تقرير صادر عن شركة الاستشارات العقارية «نايت فرانك» إلى أن ارتفاع وتيرة أسعار المنازل حول العالم وصلت إلى أعلى مستوياتها منذ العام 2006، وهو ما يفسر مرة أخرى الثروات التي تراكمت خارجيا وتراجعت في الكويت.

عطل بمحرك الاقتصاد

وهناك طرف ثالث أثر بشكل غير مباشر على الثروات، حيث تقلص الإنفاق الحكومي بشكل عام، اذ يمثل الإنفاق الحكومي المحرك الرئيسي للاقتصاد الكويتي، وقد تأثر بشكل كبير في العام الماضي ما اضطر الحكومة إلى تعديل الميزانية في نوفمبر الماضي، في سابقة هي الأولى من نوعها، وخفض الإنفاق الحكومي بقيمة مليار دينار وتخفيض مخصصات عدد من بنود إنفاق الجهات الحكومية بنسب تراوحت بين 30 و50٪ بحسب بيان وزير المالية حينذاك.

وقد أشارت مجلة ميد إلى تسجيل قيمة المشروعات التي تمت ترسيتها في الربع الثاني من العام الماضي، أي في ذروة الوباء، أدنى مستوياتها التاريخية بقيمة 106 ملايين دينار فقط، لترتفع على أثر فتح الأنشطة التجارية في الربع الثالث إلى 192 مليون دينار، لكنها ظلت متراجعة بنسبة 45٪ على أساس سنوي مقارنة بالربع الثالث من العام 2019.

العقد يستمر حتى 7 مايو 2024

«المعلومات المدنية» تجدد عقداً مع «كي. نت» لمدة 3 سنوات مقبلة بقيمة 1,2 مليون دينار

أحمد مغربي

قالت مصادر مسؤولة لـ «الأنباء» إن الهيئة العامة للمعلومات المدنية جددت عقد اتفاق تقديم خدمات الدفع الإلكتروني مع شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة «كي.نت» لمدة 3 أعوام.

وذكرت المصادر أن عقد التجديد يأتي تطبيقا لهدف «المعلومات المدنية» في تحسين جودة الخدمات المقدمة للأفراد عبر التحول إلى منظومة إلكترونية ذكية تتبنى الأنظمة والخدمات المتطورة. وأشارت إلى أن مدة العقد ستبدأ من تاريخ 8 مايو 2021 وتستمر حتى 7 مايو 2024، وبمبلغ إجمالي قدره 1,2 مليون دينار، وذلك استنادا للعقد الرئيسي المبرم بين وزارة المالية وشركة «كي. نت» والمعروف ببرنامج «تسديد».

ويربط برنامج الدفع الإلكتروني الحكومي بين العديد من الوزارات والجهات الحكومية في الكويت مع القطاع المصرفي من خلال شركة «كي نت» لغرض تسهيل إجراء المعاملات التجارية والحكومية على مستوى الأفراد والمؤسسات. علاوة على ذلك يتم تطبيق أفضل وسائل الدفع الإلكتروني في تلك الوزارات والهيئات من أجل دعم برنامج الحكومة الإلكترونية من جهة، ولتسهيل الإجراءات والمعاملات المقدمة للعملاء من جهة أخرى.

الذهب يرتفع بفضل المخاوف من «كورونا»

رويترز: ارتفعت أسعار الذهب أمس، مدعومة بانخفاض في عوائد السندات الأميركية ومخاوف بشأن ارتفاع متواصل للإصابات بالمتحور «دلتا»، بيد أن صعود الدولار كبح مكاسب المعدن الأصفر. وخلال جلسة تداولات أمس، صعد الذهب في المعاملات الفورية 0,2٪ إلى 1815,61 دولارا للأوقية، وذلك بعد أن بلغ أدنى مستوى في أسبوع عند 1794,06 دولارا في الجلسة السابقة، وربحت العقود الأميركية الآجلة للذهب 0,5٪ إلى 1817,90 دولارا. وقال ستيفن إينس: «سوق الذهب تلتقط الأنفاس بسبب الانخفاض الشديد للعوائد. لكن الذهب ينافس الدولار على طلب الملاذ الآمن، لذا سيحد ذلك من زخم الصعود في الأمد القريب».

أكدا أنه إضاعة لفرص استثمارية واعدة.. وطالبا بضرورة إصدار قانون الدَّين العام لحل نقص أزمة السيولة في البلاد

اقتصاديان لـ «الأنباء»: تسييل أصول «احتياطي الأجيال».. خطوة غير رشيدة

باهي أحمد

يبدو أن وضع الكويت الاقتصادي الحالي أصبح في مرحلة حرجة، خاصة بعد تخفيض التصنيف السيادي للبلاد مؤخرا من قبل وكالة «ستاندرد أند بورز» إلى المستوى (A+) مع نظرة مستقبلية سلبية، حيث أكد اقتصاديان لـ «الأنباء»، أن الوضع المتضرر للاقتصاد الوطني لم يعد بحاجة الى مؤشرات عالمية لنعرف مدى الضرر والمعاناة الاقتصادية بالكويت، خاصة في ظل عدم وجود مساع حقيقة من الحكومة لإيجاد حلول جدية ومستدامة لاحتياجاتها التمويلية الحالية والمستقبلية.

وفي هذا السياق، أشارا إلى أن ترتيبات التمويل البديلة لم يتم وضعها بعد، وفي الوقت نفسه، المصدر الرئيسي والوحيد للدولة لتمويل عجز الموازنة في ظل عدم وجود قانون دين عام هو صندوق «الاحتياطي العام» أصبح مهدد بالنفاد الكامل، لافتين إلى أن الوضع الجديد في ظل تخفيض التصنيف السيادي للبلاد، سيؤدي الى ارتفاع تكلفة الاقتراض الخارجي في حال إقرار قانون الدين العام.

وشددا على أن الوضع المالي للكويت ما زال قويا ومتينا بفضل الاحتياطيات المالية الخارجية الضخمة للبلاد، ممثلة في صندوق احتياطي الأجيال القادمة، وأن البلاد أصبحت بحاجة ماسة لوضع خطط وقوانين تتيح لها الاستفادة من المتانة المالية التي تمتلكها.. فيما يلي التفاصيل:

■ محمد رمضان: «الدَّين العام» والسحب المُنظم من «احتياطي الأجيال» أبرز الحلول
■ وضع الكويت المالي جيد.. وتخفيض التصنيف لا يعكس المتانة المالية الحقيقية للبلاد

محمد رمضان

■ محمد الجوعان: نفاد الخزينة العامة حتمي.. ولم يتم وضع ترتيبات التمويل البديلة
■ خلال آخر 50 عاماً لم يتحسن اقتصاد أي دولة.. إلا وكان لديها قانون للدَّين العام

محمد الجوعان

نضرر الاقتصاد الوطني

في البداية، قال عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة السياسات في الجمعية الاقتصادية الكويتية محمد الجوعان إننا في الكويت لم نعد بحاجة لمؤشرات عالمية لمعرفة إلى أي مدى وصل حجم تضرر الاقتصاد الوطني، كما أن النفاد المحتمل للخزينة العامة بات حتميا اليوم في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية، كما أنه لم يتم وضع الترتيبات المالية البديلة، كما ان الحديث عن الاصلاح الاقتصادي بات كاسطوانة مشروخة نكررها دون الوصول لهدف محدد.

وأضاف الجوعان أن نتائج المؤشرات الاقتصادية والتصنيفات العالمية والتي تصدر من مؤسسات عالمية تحرص جميع الدول للحصول على أفضل المؤشرات باعتبارها شهادة لتأكيد حسن أداء الدولة ومدى متانة اقتصادها وملاءتها المالية، لافتا الى أن سياسة التعويم والنفس الطويل هي التي تقوم بها الكويت في محاولة لحل أزماتها الاقتصادية وهي لا تنفع في ظل الأوضاع الحالية.

وبين أن الاحتياطي العام يعد المصدر الوحيد لتمويل الدولة في حالة عجز الموازنة في ظل عدم اصدار قانون الدين العام، ولن يستطيع الصندوق تغطية العجز كونه قارب على النفاد بحسب الأخبار المتداولة وهو ما سيدفع الدولة لتسييل أصول صندوق الأجيال القادمة وإضاعة فرص استثمار بتلك المبالغ فقط لسد عجز سنة واحدة في الموازنة العامة للدولة، وهي خطوة غير رشيدة لذلك فاصدار قانون الدين العام أصبح حتميا، ولكن ادارة الدين بحد ذاته تعتبر أهم خطوة بعد اصدار القانون، مشيرا إلى أنه في 50 عاما الأخيرة لم تتحسن دولة اقتصاديا الا وكان قانون الدين العام قد أقر بها.

وضع متضرر

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي محمد رمضان إنه مع بداية أزمة كورونا كان وضع السيولة في الاحتياطي العام متضررا بسبب كثرة السحوبات منه، وبالتالي أصبح وضع حل مستدام لأزمة السيولة ضروريا، ما دفع المؤسسات العالمية منها «موديز» و«ستاندرد أند بورز» لتخفيض التصنيف الائتماني للكويت، وذلك لعدم وجود حلول جزرية ومستدامة لأزمة السيولة في الكويت.

وفيما يتعلق بالحلول المطلوبة، أشار رمضان إلى أن هناك حلين، الأول غير مستدام وهو الاستدانة، والحل المستدام هو السحب من صندوق الأجيال، مشيرا الى أن السحب من الصندوق لم يطرح الى الآن، كما أن قانون الدين العام لم يقر، لذلك لم يتم اتخاذ اي خطوات لإيضاح التوجه القادم.

وأضاف أن وضع الكويت المالي جيد، ولكن الاجراءات في التعامل مع صندوق الأجيال غير واضحة وغير كافية لضمان استمرارية تمويل ميزانية الدولة، مشددا على أن الحلول الحالية مؤقتة وعبارة عن مناقلة أصول، حيث يتم بيع أصول من الاحتياطي العام وصندوق الأجيال لايجاد سيولة «كاش» وفي ظل تأخر اتخاذ القوانين انخفض التصنيف.

وحول الآثار المترتبة على تخفيض التصنيف السيادي للبلاد، أشار رمضان إلى أنه في ظل الوضع الاقتصادي الحالي سيترتب عليه ارتفاع الفوائد عند اصدار الديون السيادية الكويتية، موضحا أن هذا الأثر يعد الأبرز والأكبر حاليا، فيما ستكون هناك تأثيرات محدودة منها جذب الاستثمار الأجنبي، ووضع البنوك الكويتية في حالة استدانتها من الخارج وهي أمور لن تؤثر بشكل كبير خاصة وأن الكويت ما زالت في المستوى الاستثماري الجيد، فهذا التصنيف لا يعكس المتانة المالية الحقيقية للكويت، ويمكن عودة النظرة المستقبلية إلى إيجابية بحلول بسيطة من خلال اصدار قوانين تضمن سهولة السحب من صندوق الأجيال القادمة.